المجلة الصباح
العدد 3320 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 11 رجب 1440 - الموافق 18 مارس 2019
Monday 18 March 2019 - No.3320 - 11 th Year

الجارالله التقى وفداً دبلوماسيا عمانيا

التقى نائب وزير الخارجية خالد الجارالله امس مع رئيس دائرة مجلس التعاون في وزارة خارجية سلطنة عمان الشقيقة السفير محمد الوهيبي ورئيسة المعهد الدبلوماسي في وزارة خارجية سلطنة عمان الشقيقة السفيرة زينب القاسمية اللذين يقومان بزيارة للبلاد.
وتم خلال اللقاء بحث عدد من اوجه العلاقات الثنائية بين البلدين والتعاون القائم بين معهد «سعود الناصر الصباح الدبلوماسي الكويتي» والمعهد الدبلوماسي العماني إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

شدد على ضرورة أن يكون مرناً حتى يجذب ويستقطب المستثمرين.. ولايؤثر على جيراننا

النائب الأول: قانون المنطقة الشمالية الاقتصادية لا يخالف دستور البلاد

- أجزاء كثيرة في القانون ما زالت تحت الدراسة وإذا توصلنا إلى الصيغة النهائية سنحيله إلى مجلس الأمة لتتم مناقشته
- نتائج الاجتماع مع لجنة المالية البرلمانية كانت «جيدة» ونأمل أن تتمكن السلطتان من الانتهاء من دراسة القانون

جانب من اجتماع اللجنة المالية بحضور الغانم والنائب الأول

النائب الأول أكد أهمية تطوير المنطقة الشمالية

- الكويت تتميز بالاستقرار السياسي وتعتبر من دول المؤسسات التي توفر للمستثمر الأمان والضمانات اللازمة
- لدينا حظوظ أوفر في أن يشكل هذا الإقليم التجاري ممرا آمنا للمنطقة يضمن خلاله حرية حركة للأشخاص والبضائع والأموال
- صاحب السمو دفع بأن تكون جمهورية الصين شريكا استراتيجيا للكويت في المنطقة الاقتصادية نظرا للعلاقات المتميزة
- فهد الراشد: احتياطيات الأجيال القادمة من الصعب المساس بها خصوصا لعملية إنفاق استهلاكي للأجور والمرتبات للعاملين في الدولة
- ندعو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لصياغة رؤية متكاملة لمعالجة المعضلات التي سنواجهها في توفير تلك الوظائف
- الرؤية السامية تعمل على تعزيز دور الكويت كمركز مالي ومدني للمنطقة حيث تم وضع خمسة توجهات للوصول إلى تلك الرؤية
- صلاح خورشيد: موضوع منطقة الشمال الاقتصادية لم تتم مناقشته بشكل كامل فهي تتطلب مزيدا من الدراسات التي تعد بشكل كامل
- السلطة التشريعية حريصة على إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط وأن تكون هناك مشاريع إستراتيجية تنموية تطرح بشكل واضح

- المدلج: الدوافع الرئيسية لرؤية «كويت جديدة 2035» هي معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد
- الهدف من إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية هو أن تكون مركزا تجاريا للمنطقة ككل بحكم موقعها الجغرافي المهم

قال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح إن قانون المنطقة الشمالية الاقتصادية "ما زال يبحث حاليا" مؤكدا أن القانون لا يخالف دستور دولة الكويت.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي المشترك حول برنامج عمل الحكومة والمنطقة الشمالية الاقتصادية ورؤية "كويت جديدة 2035" الذي عقده الشيخ ناصر الصباح امس في مجلس الامة عقب اجتماعه والوفد المرافق له مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بحضور رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور المستشار فهد العفاسي ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل.

وأوضح الصباح أن "قانون المنطقة الشمالية الاقتصادية يجب ان يكون مرنا حتى يجذب ويستقطب المستثمر للدخول فيه وأن لا يكون عبئا على جيراننا كلهم وعليه كذلك أن يؤمن وجوده كساكن في المنطقة".

وأضاف أن هناك "اشياء كثيرة في القانون ما زالت تحت الدراسة واذا تمكنا خلال الاسابيع القادمة من التوصل الى الصيغة النهائية للقانون سنحيله الى مجلس الامة لتتم مناقشته فيما بعد".

وأشار إلى أن نتائج اجتماعه مع لجنة "المالية" البرلمانية اليوم كانت "جيدة" معربا عن امله ان تتمكن السلطتان التنفيذية والتشريعية خلال الاسابيع المقبلة من الانتهاء من دراسة القانون.

وحضر الاجتماع عدد من اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية واعضاء مجلس امناء المنطقة الاقتصادية الشمالية والرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير "الصبية" وجزيرة بوبيان فيصل المدلج.

قال الرئيس التنفيذي لجهاز تطوير مدينة الحرير "الصبية" وجزيرة بوبيان الكويتي فيصل المدلج اليوم الأحد إن الدوافع الرئيسية لرؤية "كويت جديدة 2035" وابرز مشاريعها المتمثل في إنشاء مدينة اقتصادية شمالية هو معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقد حول برنامج عمل الحكومة والمنطقة الشمالية الاقتصادية ورؤية "كويت 2035" بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح عقب اجتماعه والوفد المرافق له مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بحضور رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور المستشار فهد العفاسي ومحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل.

وأضاف المدلج أن الهدف من إنشاء المنطقة الاقتصادية الشمالية هو أن تكون مركزا تجاريا للمنطقة ككل بحكم عدة اعتبارات أبرزها موقعها الجغرافي المهم ومجاورتها لنحو 200 مليون شخص واقتصاديات تتجاوز تريليون دولار سنوي.

وذكر أن الكويت تتميز بالاستقرار السياسي وتعتبر من دول المؤسسات التي توفر للمستثمر الأمان والضمانات اللازمة مضيفا "لدينا حظوظا أوفر في أن يشكل هذا الإقليم التجاري ممرا آمنا للمنطقة يضمن خلاله حرية حركة للأشخاص والبضائع والأموال".

وأوضح أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دفع بأن تكون جمهورية الصين شريكا استراتيجيا للكويت في المنطقة الاقتصادية الشمالية مؤكدا أن "العلاقة الكويتية الصينية مميزة".

وبين أن مشروع المنطقة الشمالية يضم خمس جزر هي "عوهة ومسكان وورية وبوبيان وفيلكا" وجزء بر الصبية بمساحة تقديرية غير نهائية تصل لنحو 1700 كيلو متر مربع.

ولفت الى أن القرارات الأولية التي اتخذتها اللجنة الكويتية الصينية المشتركة هو تعيين البنك الصيني للتنمية كمستشار رئيسي للهندسة المالية والاستثمارية للمنطقة الاقتصادية الشمالية مشيرا إلى أن هذا البنك ضخم ويعادل في موجوداته ضعفي البنك الدولي.

من جانبه قال عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور فهد الراشد في المؤتمر إن الكويت وخلال الـ15 سنة المقبلة ستحتاج من 400 إلى 600 ألف وظيفة لافتا الى ان تلك الوظائف يجب ألا تكون في سبيل الرعاية الاجتماعية بل تكون وظائف منتجة وتحمل قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأشار الراشد إلى أن هناك تحديات أخرى ومهمة وهي أن احتياطيات الأجيال القادمة من الصعب المساس بها خصوصا لعملية إنفاق استهلاكي للأجور والمرتبات للعاملين في الدولة.

وقال إن هناك أطراف مهمه في المعادلة وهي الحكومة بأجهزتها المختلفة ومجلس الأمة الكويتي داعيا المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لصياغة رؤية متكاملة لمعالجة تلك المعضلة التي سنواجهها في توفير تلك الوظائف، وأشار إلى أن تلك الرؤية والتصور نابع من الرؤية السامية لتعزيز دور الكويت كمركز مالي ومدني للمنطقة حيث تم وضع خمسة توجهات رئيسية للوصول إلى تلك الرؤية وهي إصلاح وتطوير الإدارة الحكومية وتنويع الاقتصاد ونقله من التقليدي الى التنويع والتنمية البشرية بالاضافة الى مشروع تطوير جزر الشمال والاستدامة المالية.

بدوره قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب صلاح خورشيد خلال المؤتمر إن العوائق في خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة استدعت أن يتم اللقاء مع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع لمناقشة تلك المعوقات كونه رئيس المجلس الأعلى للتخطيط.

وأوضح خورشيد أنه تم خلال الاجتماع مع الشيخ ناصر الصباح وأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية وأعضاء مجلس التخطيط تبادل وجهات النظر المختلفة حول مشروع المنطقة الاقتصادية الشمالية.

وأضاف أن موضوع منطقة الشمال الاقتصادية لم يتم مناقشته بشكل كامل فهي تتطلب مزيدا من الدراسات التي تعد بشكل كامل مؤكدا حرص السلطة التشريعية على إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط وأن تكون هناك مشاريع استراتيجية تنموية وتطرح بشكل واضح وصريح وأن "لا تخالف مواد الدستور والتقاليد العامة".

جانب آخر من الحضور في الاجتماع

حديث جانبي بين رئيس المجلس والشيخ ناصر الصباح

ضمن برنامج عمل الوزارة والحكومة والخطة الإنمائية للدولة

وزير الصحة: اعتماد «اليرموك» أول مدينة صحية كويتية ثمرة التزامنا بالمعايير

قال وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح إن ما حققته الكويت من انجازات بتطبيق مبادرة المدن الصحية ساهم بحصول منطقة اليرموك على اعتماد منظمة الصحة العالمية كأول مدينة صحية بالكويت جراء التزام قياداتها وسكانها بتطبيق المعايير.

جاء ذلك في كلمة للشيخ باسل الصباح اليوم الأحد بمناسبة استضافة "الصحة" الاجتماع الاقليمي الهام لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية وعلى هامش تسليم شهادة اعتماد "اليرموك مدينة صحية".

وثمن الشيخ باسل الصباح الدور الذي قامت به الوزارة مع الوزارات الاخرى والمحافظات والجهات الحكومية وجمعيات النفع العام وغيرها لتحقيق هذا الاعتماد.

وأكد الحرص على ادارة برنامج المدن الصحية ضمن برنامج عمل الوزارة والحكومة والخطة الانمائية للدولة كأولوية تنموية رئيسية وبما يواكب مبادرات وتوصيات ومعايير منظمة الصحة.

وذكر ان اعتماد "اليرموك مدينة صحية" من شأنه تسريع وتيرة تنفيذ المبادرة في مناطق اخرى مسجلة في مبادرة المدن الصحية.

وزير الصحة مجتمعا بمدينة اليرموك

«الجهاز المركزي»: اعتماد بطاقات المقيمين بصورة غير قانونية بمعاملات شركة النقل العام

اعلن الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية أمس الاتفاق مع شركة النقل العام الكويتية على اعتماد بطاقات المراجعة وبطاقات الضمان الصحي الصادرة عن الجهاز في معاملات الشركة وفي هويات العمل التي تصدرها للعاملين فيها.

جاء ذلك في بيان صحافي صادر عن الجهاز أمس اثر اجتماع رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة مع الرئيس التنفيذي لشركة النقل العام الكويتية جابر المهنا والوفد المرافق. وقال الجهاز المركزي إن شركة النقل العام وافقت على طلبه بفتح باب العمل للمقيمين بصورة غير قانونية في الشركة وفق آلية تضمن حصولهم على حقوقهم.

وقدم الفضالة خلال اللقاء عرضا مرئيا موثقا بالأرقام ومدعما بإحصائيات الخدمات التي تقدمها الكويت للمقيمين بصورة غير قانونية.

حضر اللقاء عدد من قيادات الجهاز إضافة إلى مدير تنفيذي أول للقطاع الإداري في شركة النقل العام صالح المطيري ومدير العلاقات العامة والموارد البشرية محمد البدر.

الجهاز المركزي